

السراج يتراجع عن الاستقالة إلى حين انتهاء جولات الحوار الليبي

ويسلم مهامه في نهاية أكتوبر لحكومة جديدة تنتخب عن الحوار القائم الآن بين الأطراف الليبية.

واتهم لدى إعلانه التنحي، أطرافاً لم يسمها ووصفها بالمتعنتة، بالعمل على عرقلة الحكومة بشكل لافت ومنتكر، مؤكداً أن كل هذه الأمور "جعلت الحكومة تواجه صعوبات وعراقيل جمة في أداء واجباتها على النحو الأمثل".

وفي وقت سابق، دعت الولايات المتحدة على لسان سفيرها في ليبيا، ريتشارد نورلاند، السراج إلى البقاء في السلطة ما أثار تساؤلات بشأن تنسيق محتمل بين أنقرة وواشنطن من أجل إبقاء رئيس حكومة الوفاق في المشهد لرعاية مصالح البلدين في ليبيا.

وقال ريتشارد نورلاند في بيان له "أريد أن أثنى على إعلان فايز السراج نيته التنحي، لذلك أمل وأتوقع أن يبقى في منصب رئيس الوزراء لفترة أطول قليلاً على الأقل حتى يصبح انتقال السلطة هذا ممكناً" على حد قوله.

وكان قرار الاستقالة قد أثار غضب أنقرة حيث عبر الرئيسي التركي رجب طيب أردوغان عن انزعاج بلاده من قرار السراج التنحي عن رئاسة حكومة الوفاق الليبية. وتنتظر تركيا بعين الريبة تجاه محاولات راب الصرع بين الليبيين وإنهاء حالة الاقتتال الداخلي وإرساء السلام وذلك خوفاً على مصالحها الاقتصادية.

أعربت ستيغاني وليامز المبعوثة الأممية لدى ليبيا بالإجابة في وقت سابق، الجمعة، "عن أمليها في مواصلة السراج عمله، حتى يحين الوقت الذي يقرر فيه ملتقى الحوار السياسي الليبي تكليف سلطة تنفيذية جديدة".

اللجنة العسكرية الليبية المشتركة ستعقد في بداية نوفمبر الجولة الخامسة من المحادثات، وذلك للمرة الأولى داخل ليبيا

كما طلب وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، الجمعة، من السراج، خلال اتصال هاتفي بينهما، الاستمرار في أداء مهامه طوال فترة الحوار الليبي.

وقال ماس "في ضوء انطلاق المحادثات السياسية، نرغب بأن يؤجل السيد السراج استقالته ويبقى في منصبه طوال فترة عقد الحوار"، مضيفاً أن الاستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تؤيد دعوته.

وأضاف "من وجهة نظرنا، سيكون ذلك مهماً من أجل ضمان الاستمرارية المؤسساتية والتنفيذية" في "الأسابيع الحاسمة" المقبلة.

وطالب المجلس الأعلى للدولة الليبي السراج، الخميس، بالاستمرار في أداء مهامه حتى اختيار مجلس رئاسي جديد تجنبا لأي فراغ سياسي، ومن أجل استقرار البلاد.

وتتعدد القراءات من وراء التمسك بالسراج بين الرغبة الأميركية في إرضاء تركيا لقبول بعملية الحوار السياسي الشامل وبين تجنب الفراغ السياسي الذي قد ينجم عن تنحي السراج مع غياب البديل، في وقت ترى فيه واشنطن سبباً لرفضها إحقاق النوصل إلى تفاهات رغم تزايد احتمالات نجاح التسوية السياسية في ليبيا بعد إعلان وقف دائم لإطلاق النار.



ضغوط أميركية وتركية تجبر السراج على تعليق استقالته

طرابلس - بحث رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج، السبت، مع الممثلة الأممية بالإناثة ستيغاني وليامز، مسار الحل السياسي لأزمة البلاد، وفق بيان نشرته حكومة الوفاق عبر صفحتها في فيسبوك.

وجاء اللقاء عقب إعلان السراج، الجمعة، عدوله عن قرار الاستقالة من منصبه بنهاية أكتوبر، في خطوة تعكس رضوخه للضغوط الدولية التي لا تخرج عن دائرة الحرص على عدم حصول فراغ في السلطة يسبق توصيل فرقاء الصراع إلى تسوية سياسية تعيد الاستقرار للبلاد، وتستجيب إلى تطلعات الشارع الليبي.

واتفق الجانبان على أن ملتقى الحوار السياسي الليبي المزمع عقده بتونس في 9 نوفمبر "يمثل فرصة تاريخية، ليقدر الساسة الليبيون مسار التحرك نحو حل سياسي دون تدخل خارجي"، وذلك وفق خارطة طريق واضحة وملزمة ويتوارخ محددة، للوصول إلى انتخابات وطنية تجرى على قاعدة دستورية صلبة"، وفق ذات المصدر.

وتعقد اللقاءات المباشرة لملتقى الحوار الليبي في تونس بين ممثلين عن حكومة الوفاق والجيش الليبي في التاسع من نوفمبر بعد عقد الاجتماع الافتراضي الممتد، الإثنين الماضي، بهدف الاتفاق على إجراء انتخابات وطنية في أقصر إطار زمني ممكن.

بموازاة ذلك، تتواصل جهود التسوية السياسية محلياً، حيث من المقرر أن تعقد اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5 + 5) في الفترة من الثاني وحتى الرابع من نوفمبر، الجولة الخامسة من المحادثات، وذلك للمرة الأولى داخل ليبيا، في مدينة غدامس (جنوب غرب طرابلس).

وقالت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في بيان السبت، إن "هذه الجولة من المحادثات تأتي بعد التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار الدائم بين الوفدين يوم 23 أكتوبر في جنيف".

ووفق البيان، تلتزم اللجنة بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإناثة، ستيغاني وليامز، وسيبحث المشاركون في اللقاء آليات تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الدائم، بما في ذلك إنشاء اللجان الفرعية، فضلاً عن آليات المراقبة والتحقق من وقف إطلاق النار.

ويشير المتابعون إلى أن رغبة أطراف دولية في تسوية حالة الفراغ الحكومي الذي من شأنه أن يفتح الباب لخلافات جديدة، وراء محاولات إنشاء السراج عن قرار الاستقالة بهدف تسهيل العملية السياسية وإنجاح الحوار الليبي المرتقب.

وكان السراج قد أعلن، الجمعة، استجابته لدعوات طالبته بالتراجع عن الاستقالة وفق بيان للناطق باسمه، غالب الزنلعي، نشره عبر حسابه على تويتر، ونقلته قناة "ليبيا" الرسمية عبر حسابها الموثق على فيسبوك.

وبحسب البيان، فإن السراج شكر مجلس النواب في طرابلس، والمجلس الأعلى للدولة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وقادة الدول الصديقة، على دعوتهم له للاستمرار في مهامه حتى انتهاء جولات الحوار، وتشكيل مجلس رئاسي جديد.

ورحب السراج بما أبدته الأطراف المحلية والدولية من "حرص على الانتقال السلس للسلطة التنفيذية، حرصاً على الاستقرار وتجنباً لحدوث أي فراغ سياسي".

وكان السراج قد أعلن في منتصف سبتمبر الماضي أنه سيقدم استقالته

الغموض يخيم على استفتاء شعبي لدستور يغيب عنه عرابه الأول

السلطة الجزائرية أمام تحدي ترميم الشرعية السياسية المتهاكلة



الحماس يغيب عن أجواء الاستفتاء

من مهامها ودورها في تحقيق التوازن المطلوب بين المؤسسات.

وذكر الخبير الدستوري فوزي أوصديق، في تعليق له على الدستور الجديد، بأن "ماهية التعديلات تكون في الغالب لإصلاح الاختلالات، إلا أن الوثيقة الجديدة كرست نفس الاختلالات، الأمر الذي يبقيه مجرد دستور أزمة ولا يستبعد أن يفرض أزمات سياسية لاحقة".

وكان المسؤول السابق في الرئاسة محمد لعقاب، والذي سبق له أن شغل منصب مدير حملة عبدالمجيد تبون خلال الحملة الانتخابية للرئاسيات الأخيرة، قبل أن يقال من منصبه بعد تكليفه بملف الدستور، قد صرح خلال الكشف عن مسودته، بأن "التعديلات العميقة أمليتها متطلبات خارجية في ما يتعلق بتكليف المنظومة التشريعية المحلية مع مبادئ وتوصيات المنظمات الدولية، ومع رغبة شركاء وقوى فاعلة تريد مساهمة الجيش الجزائري في مهام خارج حدوده الإقليمية".

وعشية الاستفتاء، دعت أحزاب إسلامية وقوى محافظة محسوبة على السلطة الجديدة، إلى التصويت بـ"لا" على الدستور، وبررت موقفها بـ"تنافي الوثيقة مع قيم وثوابت وشخصية المجتمع الجزائري"، ولم تتوان في اتهام مهندسها بالخلفيات العلمانية المتلاعبة بثوابت البلاد.

وإن لم يكن موقفاً محافظاً محسوباً على السلم، والنهضة، وجبهة العدالة والتنمية، مفاجئاً للرأي العام، فإن انحراف حركات سياسية قيد التأسيس معروفة بولائها للسلطة كحركة "عزم"، يكرس حالة عدم التوافق على الوثيقة الدستورية.

مجلس الأمن يمدد مهام «مينورسو» في الصحراء المغربية

فيها الحكم الذاتي معياراً ومرجعاً للحل السياسي، واعترفت به الأمم المتحدة بكونه حلاً ذا مصداقية وقابل للتطبيق. وعقب اعتماد مجلس الأمن الدولي للقرار رقم 2548 بشأن الصحراء المغربية، جددت الولايات المتحدة التأكيد على أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي تظل "جديدة وذات مصداقية وواقعية" لتسوية هذا النزاع الإقليمي.

وإلزام الشكل بالشرعية الدولية، أعربت بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، عن تطلعها إلى أن تحترم جميع الأطراف التزاماتها بوقف إطلاق النار، وأن تتعاون بشكل تام مع بعثة "مينورسو"، وأن تتجنب أي عمل من شأنه إزعاج استقرار الوضع أو تهديد المسلسل الأممي.

ودعت بعثة الولايات المتحدة كافة الأطراف إلى التحلي بضبط النفس، خاصة على ضوء الأحداث الأخيرة في الكركرات، والتي تشكل تهديداً للسلم والاستقرار في المنطقة، والتكثيف الجسيم للأنشطة التي أشار إليها التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة.

الأوروبية والعربية والأميركية، في أجواء ميزها الغموض وغياب الحماس. وذكر بيان السلطة المستقلة للانتخابات، بأن "مكاتب التصويت التابعة للدوائر الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، فتحت أبوابها أمام الجاليات الجزائرية في دول الإمارات والعراق، وسوريا، والسعودية، والكويت، وقطر، ومصر، والبحرين، وسلطنة عمان، وروسيا، والنيجر، والمكسيك".

كما تتواصل عملية الاستفتاء في المكاتب المتنقلة بأقصى الجنوب في ولايات أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، تندوف، الوادي والنعامة، وبلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء في المكاتب المتنقلة في اليوم الأول 11 في المئة.

ويعد التعديل الدستوري المذكور الرابع من نوعه في العقدين الأخيرين، ثلاثة أجراها الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، والرابع أقره الرئيس تبون، ورغم وصفه بـ"العميق"، إلا أن الظروف التي أحاطت به منذ الإعلان عن المسودة الأولية لم تحقق التوافق المنشود، بسبب مضامينها الخلافية المتصلة بالهوية ورفع الحظر الدستوري عن دور ومهام المؤسسة العسكرية.

ورغم كثرة التعديلات الدستورية في البلاد خلال العقدين الأخيرين بمعدل دستور لكل رئيس على الأقل، إلا أن البلاد لم ترحب بالأزمة الدستورية التي تخبط فيها، وعجزت عن تحقيق تطلعات شعبيها، إذ انتهى تعديل العام 2016، برأي متابعين، إلى أزمة عميقة أبانت شرخاً كبيراً بين السلطة والشارع بعدما وضع صلاحيات إمبراطورية في يدي رئيس البلاد وجرّد المؤسسات الأخرى

ورغم حشد السلطة لكل إمكانياتها وأذرعها السياسية والإعلامية وفعاليات المجتمع المدني لإقناع الشارع بالمشاركة القوية وتزكية الدستور الجديد، إلا أن الغياب المفاجئ للرئيس عبدالمجيد تبون عن البلاد لأسباب صحية نقل على إثرها إلى ألمانيا بحسب ما أعلنت عنه الرئاسة الجزائرية، أعاد سيناريو الشغور الرئاسي المسجل خلال السنوات الماضية بسبب مرض الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ورغم التعاطي المستمر لمديرة الإعلام الرئاسي مع وضع رئيس البلاد، حيث أصدرت أربعة بيانات منذ إصابة الرئيس بوباء كورونا، إلا أن الغموض والقلق عادا ليخيما على البلاد بسبب الشفافية غير المكتملة في التعاطي مع ملف صحة الرئيس، وعاد معه سيناريو الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وطمان البيان الأخير للرئاسة الرأي العام، حول ما وصفه بـ"نجاح الفحوصات الطبية لرئيس الجمهورية واستقرار حالته الصحية"، إلا أن غياب الرجل عن الاستحقاق الدستوري، وعن الموعد الذي يحمل رمزية تاريخية لدى الجزائريين (عيد ثورة التحرير المصادف للفتح من نوفمبر)، يكون الاستفتاء قد فقد عرابه الأول في الموعد الرئيسي، خاصة وأن السلطة كانت تنوي استغلاله في تمرير أجندتها وفي ترميم شرعيتها المهزوزة.

وأعلنت الهيئة المستقلة لتنظيم الانتخابات عن تسجيل نسبة مشاركة قدرت بـ11 في المئة في اليوم الأول من استفتاء البدو الرحل والمناطق النائية التي انطلقت الخميس، بينما باشرت الجالية المهاجرة العملية بداية من السبت في كبرى العواصم والمدن

ضغط الرئيس عبدالمجيد تبون، الذي نُقل إلى مستشفى في ألمانيا هذا الأسبوع، من أجل إجراء استفتاء على دستور جديد في إطار مساعيه لطي صفحة الاحتجاجات التي أطاحت بسلفه وزلزلت النخبة الحاكمة. لكن غيابها المفاجئ عن استفتاء اليوم الأحد بسبب أزمة الصحة يربك حسابات السلطة التي تريد تمرير أجندتها عبر التعديلات الدستورية المقترحة، ما يجعل الغموض يحيط بنتائج استفتاء يراه طيف واسع من الشارع والمعارضة إجراء صورياً زائفاً.

صابر بلادي

الجزائر - يتوجه الجزائريون في ظروف صحية استثنائية، للاستفتاء على التعديل الرابع على التوالي خلال العقدين الأخيرين على دستور البلاد، في أجواء من الغموض والشك حول مصير جدوى الاستحقاق في تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة وأن تعديلاً سابقاً لم تمر عليه أكثر من أربع سنوات انتهى إلى أزمة سياسية أطاحت بالرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وسيكون أكثر من 24 مليون جزائري على موعد الأحد، لسداد بواباتهم في الاستفتاء الشعبي على التعديل الدستوري الجديد، وتحت شعار "نوفمبر 1954: التحرير.. نوفمبر 2020: التغيير"، تكون السلطة الجديدة أمام محك استعادة شرعيتها السياسية المشروخة بسبب العزوف الكبير خلال الانتخابات الرئاسية التي أفرزت عبدالمجيد تبون رئيساً للبلاد في ديسمبر الماضي.

الغموض والقلق عادا ليخيما على البلاد بسبب الشفافية غير المكتملة في التعاطي مع ملف صحة الرئيس عبدالمجيد تبون

ويحمل الاستفتاء طابعاً استثنائياً بامتياز، فأثرت بجانب الظروف الصحية المقلقة بسبب المخاوف من تفشي وباء كورونا، بعد أن سجلت إحصائياته ارتفاعاً محسوساً خلال الأيام القليلة الأخيرة، تخيم على البلاد أجواء من الغموض السياسي مما يوحي إلى تكرار سيناريو العزوف الشعبي، ليضاف إلى الأصوات الراضية له، خاصة وأن مناصرين سابقين للسلطة باتوا هم أول الداعين لإسقاط الوثيقة.

محمد ماموني العلوي

الرباط - قرر مجلس الأمن الدولي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء بالصحراء المغربية "مينورسو" لمدة عام، حتى 31 أكتوبر 2021، مع تشديده مرة أخرى على أهمية الدفع قدماً بالعملية السياسية تحت رعاية أممية لحل نزاع الصحراء.

جاء ذلك وفق ما أعلن رئيس المجلس، فاسيلي نيبيرزيا، الجمعة، عقب جلسة تصويت حول قرار أميركي بتمديد مهمة البعثة التي تنتهي ولايتها الحالية الأحد، وصوّت لصالح قرار التمديد 13 دولة عضواً بالمجلس، فيما امتنعت روسيا وجنوب أفريقيا عن التصويت.

وجدد أعضاء مجلس الأمن الدولي التأكيد على ضرورة مواصلة مسلسل الموائد المستديرة وتشجيع "استئناف المشاورات بين المبعوث الشخصي المقبل" وأطراف هذا النزاع الإقليمي، ويتعلق الأمر بكل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو الانفصالية.